السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر

د.زايري بلقاسم (*)

جامعة وهران

Résumé:

Les politiques d'accompagnement pour la réussite de la zone de libre échange entre l'Algérie et l'UE

L'objectif de cet article est d'nanlysé les différentes politiques d'accompagnement pour la réussite de la zone de libre échange entre l'Algérie et l'UE.Ces politiques sont divisées en deux types: poliques d'accompagnement internes et les poliques d'accompagnements éxternes.les deux types de politique d'accompagnement sont complémentaires et nécéssaires pour la reussite de cette zone.

مقدمة:

إن إقامة منطقة للتبادل الحر مع دول جنوب و شرق البحر المتوسط تمثل أهم العناصر في إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة مع دول جنوب و شرق البحر المتوسط (1). و يختلف الجيل الجديد من الإتفاقيات الأوربية المتوسطية عن إتفاقيات الشراكة في الستينات أو إتفاقيات التعاون في السبعينات (2)، والتي كانت عبارة عن إتفاقيات تجارية بحتة. و على العكس من ذلك نجد أن

(*) أستاذ محاضر و رئيس قسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة وهران-الجزائر.

مايل: zairi_belkacem@yahoo.fr

الإتفاقيات الجديدة لها مجال واسع (يتجاوز التفضيلات التجارية الأوروبية من طرف واحد للإتفاقيات السابقة). فهي تتضمن تعاونا ماليا، إقتصاديا و تقنيا، محورا إجتماعيا و ثقافيا و حوارا سياسيا (و أمنيا). كما أننا نشير إلى أن التبادل الحر يخص فقط السلع المصنعة. أما السلع الصناعية الغذائية أو الصيد فهي مستثناة من هذا المجال (على الأقل في الأجل القصير أو المتوسط). و تتمثل أهم خاصية لهذه الإتفاقيات فيما تنطوي عليه من قيام دول جنوب و شرق المتوسط بتحرير التجارة من جانب واحد و فتح الأبواب أمام إستيراد السلع المصنعة. الأمر الذي سيؤدي – مع التفوق النوعي للسلع الاوروبية – إلى تزايد في حدة المنافسة بأسواقنا، فهل تنجح مؤسساتنا في تنمية تدريجية مواكبة لقدراتها التنافسية لمجابهة هذه المنافسة ؟.

و في هذا الإطار فإن دخول إتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي إبتداءا من شهر سبتمبر 2005، سيتميز بمراجعة شاملة لفلسفة تنظيم المبادلات التجارية الموروثة من الفترة التي أعقبت الإستقلال. وتحليل ظاهرة التكامل الاقتصادي تتطلب الإجابة على السؤال التالي: ما هي الإنعكاسات الاقتصادية لإتفاقية التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر على الاقتصاد الجزائري ؟.

إن محاولة تحليل آثار التبادل الحر الصناعي مع الاتحاد الأوروبي، على النمو و التنمية لدولة من دول جنوب المتوسط و هي الجزائر (3) تطرح العديد من الإشكاليات، لأن الآثار هي في نفس الوقت مباشرة و غير مباشرة، اقتصادية واجتماعية، على المدى القصير و على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك فإن التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي يتزامن مع التحرير الدولي للمبادلات في إطار المنظمة العالمية للتجارة (قرب توقيع الجزائر على اتفاق للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة). كما أن الآثار الإيجابية المتوقعة من التقارب الاقتصادي ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاق منطقة التبادل الحر الأورو– متوسطية، لا تخضع فقط إلى حجم التنازلات الأوروبية في مجال الدخول الحر للسلع

الجزائرية إلى السوق الأوروبي، و لكن أيضا إلى تبني و اعتماد الجزائر لمجموعة من السياسات و الإجراءات المرافقة لضمان نجاح هذا الاتفاق ما بين الطرفين. فالشراكة لوحدها لا تستطيع حل الصعوبات و المشاكل الاقتصادية، الإختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد، تمويل و عصرنة القطاعات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي. فما هي إذن شروط نجاح هذا الاتفاق ؟. (4)

إن إنشاء منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي تتطلب توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات نذكر منها، ضرورة تأهيل الاقتصاد كميا و نوعيا و بالخصوص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد إكتسابها التنافسية و الكفاءة لتتمكن من منافسة المؤسسات الخارجية في فترة زمنية لا تتعدى 12 سنة.

و سوف نتطرق الى هذه السياسات من خلال محورين، الأول هو السياسات المرافقة الداخلية و الثاني هو السياسات المرافقة الخارجية.

المحور الأول: السياسات المرافقة الداخلية

أولا: إعادة التأهيل الصناعي: إن من أهم المسائل التي تطرحها عملية الشراكة ما بين الإتحاد الاوروبي و الجزائر هو كيفية تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية، و كيف تستطيع هذه الأخيرة مواجهة و الإستعداد للمنافسة التي ستنتج عن الدخول الحر للسلع الأوروبية نحو السوق الجزائري ؟. و يهدف هذا البرنامج في التأهيل للتبادل الحر و تبادل السلع و الخدمات بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر الى أن تصبح المؤسسات تنافسية على مستوى الأسعار و الجودة والإبداع، و أن تكون قادرة على مواكبة و التحكم في تطور التقنيات والأسواق.

إن برنامج إعادة التأهيل يعرف على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة و كفاءة الأداء في إطار الاقتصاد التنافسي، و أن يصبح لها هدف إقتصادي و مالي على المستوى الدولي. و يمكن لبرنامج إعادة التأهيل أن يكون له أثرين إيجابيين: تحسين الإنتاجية و المنافسة على مستوى السوق المحلي (إذ أن إلغاء حواجز الدخول تحفز مباشرة الإنتاج و تولد طلبا إستثماريا إضافيا). و إذا نجح في تحسين إنتاجية أداة الإنتاج و جعلها أكثر تنافسية، فإن تحرير المبادلات سيكون مرادفا للنمو الاقتصادي. و على هذا المستوى، ينبغي أن يكون هدف السياسات الاقتصادية المرافقة ضمان أحسن شروط الإنتاج.

و نشير إلى أن نجاح برنامج إعادة التأهيل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قامت المؤسسات بتبني مجموعة من الإجراءات و التجديدات التي تخص أساليب التنظيم و الإنتاج، الإستثمار و التسويق، و التحكم في التكاليف، و الجودة، و التأطير، و التكوين، و سياسات التسويق، و الإنفتاح على الشركاء الفنيين والتجاريين. و هذا المناخ الجديد يحتم على الجزائر أن تؤهل نظام الإنتاج ومحيطه بإقرار برنامج و هياكل كفيلة بإنجاح هذا التأهيل. و على هذا الأساس، فإن تحقيق أهداف برنامج إعادة التأهيل يشمل عدة إجراءات موجهة للمؤسسة ومحيطها قصد تمكين نظام الإنتاج من التأقلم مع متطلبات المناخ العالمي الجديد و يتحقق ذلك من خلال:

1- **إصلاحات على مستوى المؤسسة:** و يشمل ثلاثة محاور للتأهيل هي:

أ- **الاستثمارات غير المادية:** و تهم جميع الاستثمارات غير المادية التي ترمي إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، و بالخصوص في مجال الامكانات البشرية و التنظيم و المعرفة العلمية و الدراسات و البحث عن أسواق جديدة. و تشمل هذه الاستثمارات على:

*أعمال المساعدة الفنية الخاصة بطرق الإنتاج و المراقبة و التخطيط.

*أعمال المساعدة الفنية المتعلقة بتنظيم المؤسسة و دراسة الوظائف وإنشاء مكتب تنظيم.

*أعمال المساعدة الفنية الخاصة بتحسين الجودة للمنتوجات و كذلك ما يسمح بالحصول على شهادة مطابقة المؤسسة مع المواصفات العالمية (ISO).

*تحويل التكنولوجيا و اقتناء رخص الاختراعات.

*اقتناء و اعداد برامج اعلامية لها تأثير مباشر على القدرة التنافسية للمؤسسة.

*الدراسات التحضيرية للاستثمارات المادية.

*التكوين و تأهيل الموارد البشرية.

*الدراسات المتعلقة بتنظيم المؤسسة.

*الاجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء.

ب- الاستثمارات المادية: تشمل جميع الاستثمارات المادية التي تساعد على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة ونذكر بالخصوص:

*تجديد التجهيزات و تحديث تقنيتها.

*اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى نجاعة أفضل (تخفيض في التكاليف، تحسين الانتاجية...).

*اقتناء تجهيزات جديدة تمكن من موازنة تسلسل الإنتاج ورفع نسبة استعمال التجهيزات المتوفرة.

*إقتناء تجهيزات اعلامية و مخبرية.

ج- إعادة الهيكلة المالية: إن تأهيل المؤسسة يتطلب في بعض الأحيان إعادة هيكلتها المالية و تمر هذه العملية بالمحاور التالية:

*دعم الامكانات الذاتية (باقحام أموال جديدة).

*تثبيت التوازن للهيكلة المالية (باقحام الأموال المتداولة).

*الحد من حجم المخزونات بالنظر الى النشاط).

*التحكم في حجم و نوعية الديون.

*تمويل الاستثمارات برؤوس أموال مناسبة و ترشيد استعمال القروض البنكية.

ثانيا: تأهيل المحيط (مختلف المتعاملين...إلخ): إن القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية مرتبطة بنسبة عريضة بمحيطها. و لهذا وضعت مجموعة برامج منسقة قصد النهوض بالمؤسسة و تمكينها من شروط النجاعة و مواكبة تحولات المحيط المحلي و الدولي، كما يظهر من الجدول التالي:

جدول1 **مسار عملية إعادة التأهيل**

المؤسسة					المحيط	
التشخيص الإستراتيجي الشامل.					المؤسسي و التنظيمي.	
مخطط إعادة التأهيل و برنامج التمويل.					الهياكل القاعدية و الخدمية.	
المصادقة على مخطط إعادة التأهي.					البنكية و المالية.	
تنفيذ و متابعة مخطط إعادة التأهيل.					حوافز وتشجيعات الاسستثمار.	
الصادرات	نظام الإنتاج، التسييروالتنظيم	التكوين والتدريب	نظام الإنتاج	النوعية	التسويق والبحث عن الأسواق	التحالفات والشراكة
القدرة على المنافسة						
السوق المحلي					الصادرات	

المصدر: وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

1- المحيط المادي:

***المناطق الصناعية و المناطق الحرة:** يجب بعث برنامج لتجديد و إعادة هيكلة المناطق الصناعية الموجودة، و إنجاز مناطق جديدة يتوفر فيها البناء التحتي الضروري لتقديم إطار استغلال ملائم للمؤسسات.

***النقل:** القيام بإصلاحات هامة لتحرير القطاع و الرفع من مستوى البنية الأساسية في الموانئ البحرية و الجوية.

***المواصلات:** ضرورة تحديث المواصلات لتحسين الخدمات مع إعطاء الأولوية للمؤسسات و المناطق الصناعية. و يتجسد هذا التحديث في تجديد و توسيع الشبكات الموجودة و بإحداث خدمات جديدة، ثم الربط المباشر مع عدد أكبر من الدول في العالم.

***البنية النحتية:** تتمتع الجزائر اليوم بمستوى جيد في ميدان البنية التحتية يجعلها في صدارة دول المنطقة. كما أن مستوى وجودة البنية التحتية بالجزائر في تحسن منتظم منذ 1990. ومن المنتظر أن تتدعم هذه الظاهرة في المستقبل بإعادة هيكلة عدد من المؤسسات الحكومية الاختصاصية و إشراك القطاع الخاص في الإنتاج و التمويل و التصرف و الصيانة في البناء التحتي و الخدمات العامة الحضرية المختلفة.

2- المحيط القانوني و الهيكلي:

***الإطار القانوني العام:** يجب مراجعة الإطار القانوني بغية تحرير المبادرة في ميدان إنشاء المؤسسات و الاستثمار و كذلك في تحرير التبادل التجاري سواء على المستوى الداخلي أو مع الخارج بفضل إصلاحات هامة لقطاع التجارة.

و لقد تجسدت هذه الإصلاحات في السنوات الأخيرة في سن نصوص قانونية متعلقة بالمنافسة و الأسعار، و تجارة التوزيع و شبكاتها و حماية المستهلك. كما أن التجارة الدولية الآن تخضع إلى مراجعة نصوصها نظرا للظروف العالمية الجديدة.

***الإصلاح الإداري:** عن طريق برنامج واسع للتكوين و رسكلة الإطارات مع تبسيط و تحديث الإجراءات الإدارية.

***التعليم و التكوين المهني:** تحقيق نوعية في تكوين أفضل الكفاءات و انفتاح على المؤسسات و تفاعل الأطراف و إشراكهم في إعداد البرنامج و تسيير

هياكل التكوين بالتداول في إطار استراتيجية وطنية و تدريجية، و يتمتع هذا البرنامج بالمساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي في نطاق مشروع ميدا.

*الهياكل المساندة: عن طريق إحداث مراكز فنية و مخابر التحليل و التجارب ولمواصفات و الملكية الفنية.

***تشجيع الجودة:** عن طريق تكوين أخصائيين في التصرف في الجودة و إعداد مجموعة من المؤسسات للحصول على شهادة المطابقة مع مواصفات (ISO) وتأهيل المختبرات و تحسين المؤسسات.

***الإعلام الاقتصادي:** عن طريق إثراء قطاع الإعلام الاقتصادي قصد تنشيط وتحديث الجهاز الإحصائي.

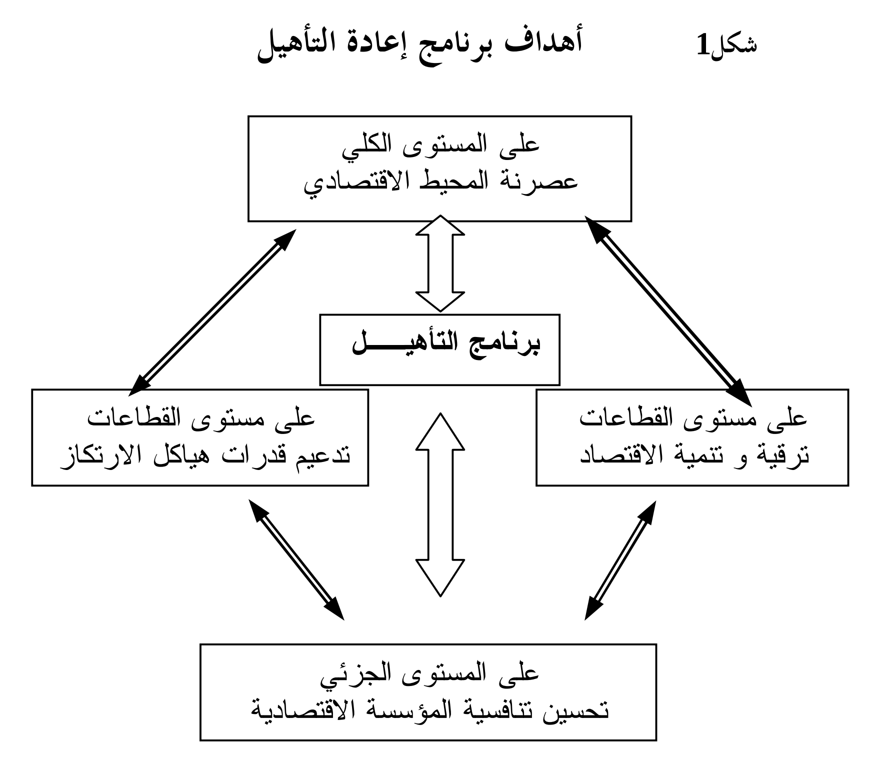
***الإطار التشريعي و التنظيمي:** من أجل ملاءمة التشريعات الجزائرية مع ما هو معمول به دوليا: السجل التجاري، القانون الدولي الخاص، قانون التجارة.

*المحيط المالي و المصرفي: عن طريق مراجعة النظام الجبائي و المالي و تنمية سوق الصرف و البورصة و إعادة هيكلة المؤسسات المالية عن طريق إقرار قواعد حكيمة لتنمية نشاطاتها مع الحفاظ على قواعد سليمة للتصرف.

3- برامج التكوين و الرسكلة: قيام المؤسسات بتأهيل خدماتها بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين و ذلك عبر برامج واسعة للتكوين و الرسكلة الموجهة لإطاراتها بحيث تمكنهم من تعزيز دورهم كشركاء ماليين متميزين للمؤسسة وكمستشارين مقربين لها.

و يهدف برنامج إعادة التأهيل الى تحقيق الأهداف الموضحة في الشكل التالي:

شكل1 **أهداف برنامج إعادة التأهيل**



المصدر: وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

و من خلال هذا الشكل، نستنتج أن هدف برنامج إعادة التأهيل يمكن النظر إليه من ثلاثة مستويات أساسية:

1- على المستوى الكلي: و يمكن تلخيص أهداف برنامج إعادة التأهيل على هذا المستوى فيما يلي:

*إعداد سياسة إقتصادية من أجل تشجيع و رفع المستوى التأهيلي للمؤسسات.

*وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية بالقيام بإجراءات على المستوى القطاعي و الجزئي.

*إعداد برنامج التأهيل للمؤسسة الاقتصادية و محيطها.

2- على المستوى القطاعي: و يهدف هذا البرنامج إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها و إمكانياتها من أجل تدعيم و تحسين المنافسة بين المؤسسات، و التي من أهمها:

*جمعيات أرباب العمل.

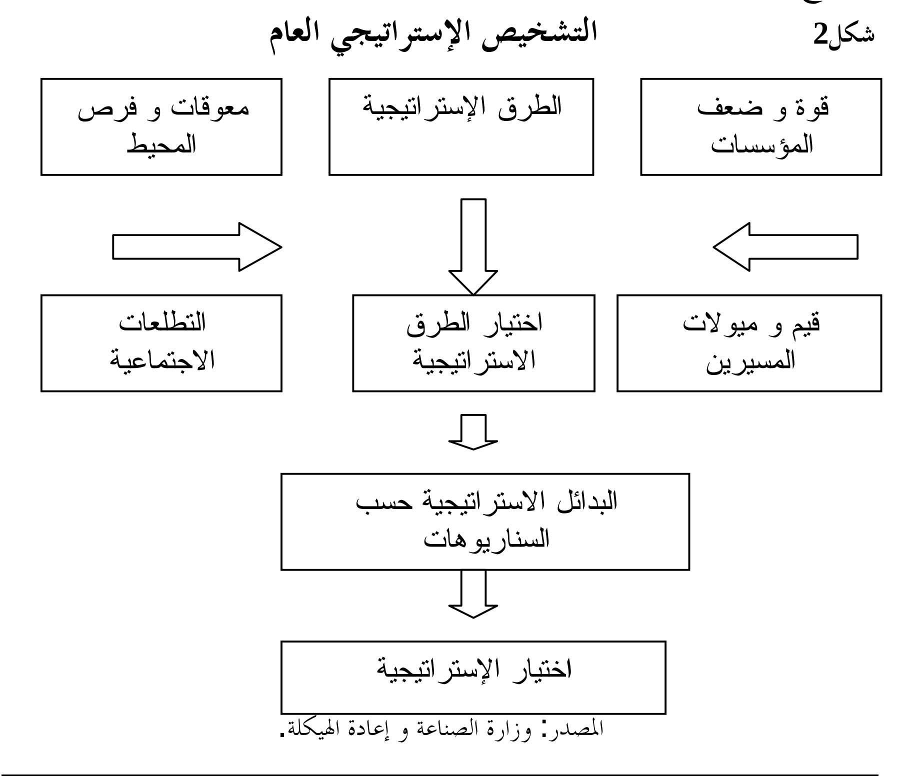
*الهيئات العمومية.

*هيئات التكوين.

*البنوك و المؤسسات المالية.

3- على المستوى الجزئي: الهدف منه التنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي تصطدم بها المؤسسة الاقتصادية، و يكمن ذلك من خلال القيام بتشخيص إستراتيجي لمعرفة جوانب القوة و الضعف (أنظر المخطط) و من ثمة إتخاذ مجموع الإجراءات المساعدة على تحسين أداء المؤسسات.

شكل**2** **التشخيص الإستراتيجي العام**



المصدر: وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن برامج إعادة التأهيل هذه ليست فقط مشكلة مالية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية، ولكنها تتعلق أيضا بإستراتيجية صناعية، موارد بشرية، التحكم التكنولوجي و هياكل دعم للتأهيل. و لكن في الأخير، فإن كل هذه العوامل تبقى خاضعة لمشكلة التمويل. و يمكن للشراكة الاوروبية متوسطية و من خلال الدعم المقدم من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار برامج **MEDA** و الاستثمارات الأجنبية أن تضمن جزءا من هذا التمويل.

كذلك يبقى التأهيل قضية تتعلق بمدى قدرة المؤسسات و إمكانياها على تعبئة موارد التمويل الداخلية، و هنا تطرح إشكالية تتعلق بخصائص النظام البنكي و المالي، وهل يمكنه أن يقوم بهذه المهمة ؟. إن مشكلة التمويل تطرح طبيعة النظام المالي. فتنوع موارد التمويل للمؤسسات هو تحدي أساسي للسنوات القادمة. و هذا التنوع يمر من خلال تطوير سوق القيم المالية، فهل يمكن للبورصة أن تكون وسيلة وساطة فعالة، و بأي شروط سيتم ذلك ؟.

وفي إطار الحديث عن اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي فإن المكاسب المباشرة و المنتظرة للاقتصاد الجزائري تأتي من الدخول الواسع و الأقل تكلفة لسلع التجهيز و السلع الوسيطة المستوردة، و هذا من شأنه " تحسين إنتاجية الصناعة الجزائرية. أما على المستوى الاقتصادي الكلي فإن المكاسب المحتملة والمتوقعة فهي الإصلاحات الخاصة بإعادة هيكلة و عصرنة القطاع الصناعي الذي سيترافق مع التبادل الحر من أجل مواجهة صدمة نزع الحماية 5".

كما أن دعم و ترقية عصرنة القطاع الصناعي عبر ما يسمى " الشراكة " يظهر اليوم كضرورة من أجل مرافقة اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي. كما يمكن اعتبارها أنها أحد الأدوات الرئيسية لوضع حيز التطبيق للسياسة الصناعية الجديدة للدولة، و ذلك من أجل إعادة تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني (6).

إن هذه الشراكة يمكن أن تطبق في 3 مجالات:

- أداة الإنتاج الموجودة و خاصة المركبات الصناعية.
- قطاعات النشاط الاقتصادي التي تمثل فرصا كبيرة للإستثمار.
- قطاعات النشاط غير المغطاة بالصناعة الوطنية.

و في هذا المجال فإن الدولة يجب أن تحسن من الإطار و المحيط الضروري لتطوير الشراكة، و تحسين مناخ الأعمال و الإستثمار لإستقطاب الإستثمارات بطريقة تساعد على خلق المزايا النسبية، و هذا ممكن نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر:

- الهياكل القاعدية الصناعية.
- اليد العاملة المؤهلة.
- المواد الأولية و الطاقوية المتوفرة بالسعر التنافسي.
- تطوير خدمات الدعم للصناعة: كالخدمات المعلوماتية، التكوين، البحث والتطوير، الاستشارة، المقاييس، مراقبة النوعية، حماية الملكية الصناعية...الخ. كما أنها تتطلب وضع حيز التطبيق لنظام الإعلام الصناعي من أجل التعرف على التطورات التكنولوجية، التجديدات، تسويق المنتوجات، إمكانيات الشراكة و الإستثمار.

إن الإجراءات الخاصة بالإنعاش الاقتصادي الموضوعة حيز التطبيق للمؤسسات الصناعية إقتصرت فقط على الإجراءات المالية" البنوك- المؤسسات"، و على التطبيق الميداني لبرنامج الهيكلة الصناعية. ولكن هناك إجراءات أخرى على المؤسسات الصناعية القيام بها، رغم الصعوبات والتطورات الداخلية، كتطوير الشراكة الصناعية بأشكالها المختلفة و خاصة المالية، و بالخصوص في التكنولوجيات المولدة للثروة، تحسين نوعية المنتوجات، عصرنة طرق التسيير و أدوات الإنتاج، تحسين خدمات دعم الصناعة و يمكن أن يتم ذلك عن طريق فتح رأس المال أو تكوين فروع مشتركة، و أيضا عن

طريق إدماج أفواج و إطارات أجنبية ضمن موظفي التأطير و الإدارة من أجل تحكم أحسن في تقنيات و أساليب التنظيم.

إن المؤسسة الصناعية يجب أن تجعل من الشراكة أحد العناصر الرئيسية والهامة لتطبيق أهداف ترمي إلى:

- تحسين نوعية المنتوجات، من خلال المواصفات و تكييفها إنطلاقا من إعادة تأهيل عمليات الإنتاج و تجهيزات الإنتاج، متطلبات الأسواق الأجنبية والمحلية.

- هيكلة التمويل و الاستغلال و الاستثمار عن طريق الدخول إلى المصادر الخارجية التي تتمثل في انفتاح رأس المال و تكوين شركات مختلطة جديدة.

- فعالية التنظيم عن طريق التقنيات الجديدة.

- الاهتمام بالموارد البشرية باعتبارها أثمن أصول المؤسسة، مع تخصيص الاستثمارات الكافية لتعظيم إنتاجية هذا المورد. وكما هو معلوم فلقد أصبحت المعرفة في الوقت الراهن أهم من المواد الاولية و حتى رأس المال. و أصبحت الحاجة إلى العنصر البشري المتمكن فكريا و مهاريا على رأس مصادر تعزيز التنافسية.

- القدرة على التعلم من التجارب و من الغير من خلال المقارنة والاقتداء بمنافس نموذجي (Benchmarking) كمدخل اداري حديث يساعد المؤسسة كثيرا على درب التحسين المستمر، و يعزز فاعلية برنامج الجودة الشاملة. فبيئة الأعمال حافلة بمواقف قد تحسن المؤسسة ادراكها او لا توفق في ذلك. كما أن المنافسين يمكن أن يكونوا مصدرا جيدا للتعلم و تطوير الأهداف والاستراتيجيات و السياسات و السلوك الاداري عموما.

- التوجه التسويقي لكافة أنشطة المؤسسة تحت مظلة برنامج الجودة الشاملة، من خلال استلهام رغبات و توقعات العملاء كأساس لتصميم الأهداف والاستراتيجيات و السياسات و المنتجات و العمليات.

- القدرات التكنولوجية المتاحة و المتطورة بما يتناسب و خصائص العمالة والعمليات و المنافسة و متطلبات السوق. و تبني واستخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالات مثل دعم عملية صنع القرار، و البحوث و التطوير، وتصميم وتطوير المنتوجات و جدولة العمليات و التسليم للعملاء.

هذه المؤسسات ستخوض على المدى منافسة متزايدة لن تكون تقليدية بإستخدام سلاحي الجودة و التكلفة فقط، بل سيضاف لهما أسلحة تنافسية مؤثرة اخرى هي:

- **التنافس بالوقت:** حيث سيتبارى المتنافسون في إختصار الوقت بين كل ابتكار و تقديم لمنتوج جديد و على إختزال وقت انتاج و تقديم المنتوج.
- **التنافس بالتميز:** و له سبله و مجالاته المتعددة كالتكلفة و الجودة والوقت و الابتكار.

ثانيا:السياسة الصناعية الجديدة: إستراتيجية المجمعات الصناعية (Grappes):

إن الثنائي التخصص/الكفاءة توجد اليوم في صلب جوهر إهتمامات السياسات الصناعية في العالم، و كل الدول صغيرة كانت أو كبيرة تبحث عن الشروط التي تمكنها من إحتلال و الاحتفاظ بوضعيات تنافسية على مستوى الأسواق الدولية. و الجزائر لا تخرج عن هذه القاعدة. فكيف تبنى أسس النمو؟، وكيف نخلق ميزة تنافسية في بعض القطاعات ؟. و ما هي خصائص الاقتصاد الجزائري التي ستحدد قدرتها على خلق و الإحتفاظ بالميزة التنافسية ؟. و ما هي القطاعات التي يمكن أن تملك فيها ميزة نسبية على منافسيها ؟. وما هي السياسة العمومية الواجب القيام بها حتى تكون المؤسسات ذات كفاءة في قطاع أو آخر ؟.

إن تحليل المحيط التنافسي الذي يواجه المنتجين اليوم سمح بتحديد جوانب القوة و الضعف لمختلف القطاعات و تحديد مجمعات النشاط التي تكون فيها الجزائر أكثر قدرة على النمو و / أو الرفع من حصصها من الأسواق العالمية.

أما عن التجمعات (**grappes**) فهي عبارة عن مجموعات قطاعية مندمجة أي متكونة من مؤسسات و صناعات التي تتدعم ثنائيا بفضل التعاون التكنولوجي، علاقات الزبون- المورد و روابط قوية مع الهياكل الاقتصادية.
فالتطور الصناعي يتطلب توفر خدمات خاصة بالهياكل القاعدية. و نشير إلى أن إتفاقية التبادل الحر بإمكانها أن تخلق مجالا جديدا للسياسات القطاعية الوطنية وذلك من خلال:

*تدعيم الهياكل القاعدية الأساسية و إعادة التأهيل
*تطوير الهياكل القاعدية التكنولوجية (مخابر، مراكز تقنية صناعية).
*سياسات التنميط (ترقية المعايير، المواصفات ...الخ).
*ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تمويل النشاطات الحرفية والتجارية.
*عصرنة الإدارة (دور الدولة) و إصلاح النظام التربوي و الهياكل القاعدية وهياكل الإتصال.

ثالثا: توحيد المواصفات: إن المساعدات الأوروبية لا تقتصر فقط على التحويلات المالية الخاصة أو العامة التي تمنحها للدول بأشكال وصيغ مختلفة، ولكنها تحتوي على تحويلات مؤسساتية تهدف إلى المساهمة في تحسين المحيط الاقتصادي لدول جنوب و شرق المتوسط، دعم إستقرار المنطقة و العمل بصورة ملائمة على تشجيع مبادرات الأعوان الاقتصاديين المحليين و الأجانب. و لكن هذا الاندماج الجهوي المؤسساتي و الذي يتجسد أساسا من خلال توحيد الواصفات في الإطار الأورو- متوسطي، يمكنه أن يمثل خطرا على الشركاء المتوسطيين و خاصة في غياب مفاوضات حول هذه المسائل لا تأخذ بعين الإعتبار وضعية المؤسسات الاقتصادية في هذه الدول. فالمواصفات التقنية الأوروبية جد معقدة وتفرض على الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بتبني هذه المواصفات.

و في مجال المواصفات التقنية، فنشير إلى أن أوروبا تملك تشكيلة واسعة من التشريعات التي تم وضعها تدريجيا حسب التحكيمات ما بين الدول الأعضاء والمتطلبات المتزايدة للمستهلكين الأوروبيين في مجال حماية البيئة، النوعية الشاملة للسلع المعروضة، الخطر على الصحة و المقاييس الاجتماعية (عمل الأطفال مثلا). فهذه التشريعات يمكن أن تمثل عنصرا إيجابيا للدول الأقل نموا لحوض البحر الأبيض المتوسط التي لا تتواجد فيها مثل هذه المعايير و المواصفات. و في نفس الوقت فإن الإستعانة بهذه المواصفات يمكن أن يلعب أيضا دورا إيجابيا في تحويل التكنولوجيا نحو هذه الدول. فدخول إسبانيا مثلا إلى المجموعة الأوروبية فرض عليها توحيد تشريعاتها، و لكن في نفس الوقت سمح بإرتفاع هام في نوعية السلع القادرة على المنافسة. و هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود إعانات مالية و إدارية التي يمكن لدول جنوب و شرق المتوسط الاستفادة منها في إطار برنامج **MEDA**. إضافة إلى هذه الأثار الإيجابية، فإن وضع حيز التطبيق و مراقبة المواصفات و المعايير يخلق صعوبات مؤسساتية و تقنية من الصعب حلها. فدول جنوب و شرق حوض المتوسط لا تمتلك أساسا في أغلبيتها على إدارات كفؤة قادرة على ضمان مراقبة فعالة لتطبيق هذه المواصفات.

و في هذا الإطار هناك 3 مجالات يمكن أن تكون محل إهتمام خاص في إطار المفاوضات الاورو- متوسطية: البيئة، الإجراءات الصحية و المواصفات الاجتماعية.

فالتدويل المتزايد للتكاليف البيئية دفع العديد من المنتجين الأوروبيين على الخصوص إلى الدعوة لتطبيق نفس إجراءات الحماية على المنافسين من دول جنوب وشرق المتوسط، رغم أن الدول الأوروبية هي أحد مصادر التدهور البيئي العالمي. كما أن نمو إقتصادي على حساب تدمير الموارد الطبيعة يمثل خطرا على النمو على المدى البعيد. و من هنا تظهر أهمية إرتباط الشراكة الأوروبية المتوسطية بهذه المسائل. كما أن الإجراءات الصحية تتمثل أيضا في

متطلبات مشروعة للمستهلكين و ستكون محل مفاوضات في الإطار الأوروبي المتوسطي، و على الخصوص في آفاق إنفتاح المبادلات الزراعية، من أجل أن لا تكون أي من هذه الإجراءات حواجز حمائية جديدة على بعض السلع عند الدخول إلى السوق الأوروبي. هنا أيضا تكمن ضرورة التعاون من أجل المساعدة على وضع حيز التطبيق في دول جنوب و شرق المتوسط لإجراءات الرقابة الصحية.

و أخيرا المتطلبات في المجال الاجتماعي يمكن أن تقود بعض المنتجين الأوروبيين إلى إتخاذ بعض إجراءات ضد الإغراق، و التي يمكن أن تعوق الصادرات القادمة من دول جنوب و شرق المتوسط، و منعها من إستغلال مزاياها النسبية في مجال التكلفة الأجرية. بينما إعادة توطين جزء من العمليات الإنتاجية في الجنوب، الذي يكون مصدره إحدى المؤسسات الأوروبية أو الدول الأخرى، قادر على الإستفادة من المردوديات التكنولوجية و نوعية الإنتاج في دول المنطقة، مؤديا على المدى البعيد إلى إرتفاع في تكلفة العمل. وعلى هذا الأساس، فان التعاون في المجال الاجتماعي يجب أن يساعد على وضع حيز التطبيق لأنظمة حماية عادة غير موجودة و يساهم في إقامة ميكانيزمات الحوار الاجتماعي.

كما أن توحيد المواصفات ما بين شمال و جنوب المتوسط يمكن أن يؤدي إلى مكاسب مؤكدة لبعض الشركاء و تسهيل المبادلات ما بين الطرفين.

كما أن إقامة منطقة تبادل حر تتطلب الأخذ بعين الاعتبار بعض الجوانب الجمركية أبعد من التخفيض الجمركي من جهة، كما أن توحيد الإجراءات الجمركية يسمح بترقية و تحسين المبادلات التجارية داخل المنطقة من جهة أخرى. كما أن وضع حيز التطبيق لمبدأ "تراكم قواعد المنشأ "سيشجع على الاندماج الاقتصادي الموسع، سواء ما بين دول جنوب و شرق المتوسط الشركاء فيما بينهم و بين المجموعة الأوروبية. و من أجل الوصول إلى تقارب ما بين التشريعات الجمركية ما بين الشركاء المتوسطيين و الاتحاد الأوروبي،

فلقد إقترحت اللجنة الأوروبية القيام بعملية تكييف و تقريب التشريعات الجمركية، و العمل على عصرنة الخدمات الجمركية للدول الشريكة، ووضع حيز التطبيق التعاون الثنائي في المجال الجمركي ما بين مختلف الإدارات المؤهلة للشركاء و الاتحاد.

كما أن قواعد المنشأ تمثل الأداة الهامة لعمل متجانس لأي منطقة تبادل حر، ووضع حيز التطبيق التدريجي في منطقة التبادل الحر للتراكم المتوقع من طرف هذه القواعد سيسمح بتطوير المبادلات الشمال / الجنوب، و خاصة إذا ترافقت بالتوقيع على إتفاقيات تبادل حر ما بين الشركاء المتوسطيين. و نشير هنا إلى أن قواعد المنشأ السارية المفعول في الإتحاد الأوروبي جد معقدة، مفصلة و متغيرة حسب السلع. و هي تحدد طرق التحول الكافي حتى تستطيع سلعة أن تصرح بأنها من دولة معينة، وإذن ينطبق عليها التعريفة التفضيلية أو الإعفاء من الحقوق الجمركية. إنها تساهم في الرفع من الواردات المتقاطعة، و هو ما يتطابق مع هدف تكثيف المبادلات داخل المنطقة. مما سيحفز المنتجين في جنوب وشرق المتوسط التموين على مستوى الأسواق الأوروبية و العكس صحيح.

المحو الثاني: السياسات المرافقة الخارجية

أولا: الإعانات المالية: إن الإعانات الأوروبية الممنوحة للدول المتوسطية الشريكة هي في الأساس تتكون من هبات، و من جهة أخرى من قروض ميسرة، الإعانات الثنائية تحتوي على هبات بدون مقابل، كما أن البنك الأوروبي للإستثمار يقدم بعض القروض بمعدلات فائدة بسيطة.

إضافة إلى محدودية في ميزانية الإعانات للمجموعة أو الثنائية، فهناك ضعف في قدرة الامتصاص لإقتصاديات المنطقة. ويرى البنك الأوروبي للإستثمار أن قدرة الإمتصاص ضعيفة جدا في هذه الدول المتوسطية، رغم أن حجم القروض التي يمنحها للمنطقة قد تم تجديدها سنة 2000.

كما أن الصعوبات المؤسساتية، ضعف القطاع الخاص و مشاكل الفساد الإداري تؤدي إلى صعوبات في تحديد المشاريع المعنية بهذه التخصيصات المالية، رغم أن طريقة تسيير الإعانات الأوروبية قد تتغير: فهناك رؤية جديدة لأولويات التنمية التي سيتم تمويلها من طرف أوروبا (وضع إختيارات خاصة بالسياسات الاقتصادية و الاجتماعية).

إضافة إلى الثقل الإداري و عدم الفعالية النسبية للخدمات العمومية، يمكن أن يضاف إلى ذلك الخلافات السياسية. كما أن برامج التنمية، و خاصة فيما يخص التصحيح الهيكلي يحتوي على عمليات الخوصصة الواجب وضعها حيز التطبيق (الجزائر، سوريا) أو تعميقها (مصر، المغرب، تونس و الأردن)، وهي أبعد من أن تكون محل إجماع في هذه الاقتصاديات على العموم. كما أن الكل متفق الآن على أن القليل من الاستقرار المالي و التكييف الهيكلي هي عناصر أساسية لفعالية الإعانات. فبدون تسيير إقتصادي محكم، فإن الإعانات العمومية يمكن أن تؤدي إلى عدم فعالية ميزانيات الدول على القضاء أو التخفيض من الفقر و تحسين أداء و ديناميكية الاقتصاديات. كما أن ضعف القطاع الخاص يمكن أن يحد من تأثير الإعانات العمومية على تحفيز المشاريع.

و بسبب إنعدام التنسيق في السياسات الأوروبية (الأهداف كانت تنقصها المتابعة و دعم النشاطات الصناعية كانت جد محدودة)، فإن الإعانات الأوروبية المتعددة أو الثنائية، لم يكن لها نفس الأهداف المخططة على دول جنوب وشرق المتوسط.

إن الصدمة الخارجية بالنسبة للدول المتوسطية و الناتجة عن إنفتاح المبادلات الصناعية مع المجموعة الأوروبية، يمكن أن تكون غير قادرة على تحملها، في الوقت الذي تكون فيه آثار التفكيك الجمركي مهمة. فتعبئة مالية أوروبية مكثفة و على المدى القصير، تصبح ضرورية لمساعدة بعض الدول التي توجد في وضعيات صعبة من أجل تجاوز هذه المرحلة الإنتقالية، و تجنب الإختلالات في

التوازنات الإجتماعية و السياسية. كما أن نوعية المساعدة و فعاليتها مهمة من ناحية حجمها و سرعة تقديمها في الأوقات المناسبة. فالتجارب السابقة للإعانات المقدمة للتنمية و التحاليل الحالية تبين أن التحويلات المالية المكرسة لمشاريع التنمية تكون أكثر فعالية، إذا كانت تسجل في إطار من الإصلاحات وما يصطلح عليه " الحكومة الجيدة ".

إن المساعدة الأوروبية لمنطقة جنوب و شرق المتوسط تمثل بهذا المعنى، كأغلبية الإعانات العمومية للتنمية، دعما ضروريا لمرافقة الإصلاحات و إنفتاح الاقتصاديات، كما أنها تستجيب للشرطية الموضوعة حيز التطبيق من طرف مؤسسات بريتون وودز و من أجل ربط المساعدة الاقتصادية و إنجاز الإصلاحات.

إن الشرطية الموضوعة من طرف هذه المؤسسات و التي تم تبنيها من طرف المجموعة الأوروبية في إطار الإعانات الممنوحة، غير كافية من أجل ضمان نجاح الإصلاحات المعتمدة. و إذا كان هناك إعتقاد بأن وضع أقل من الاستقرار المالي و التكييف الهيكلي ضروري لفعالية الإعانة، فنرى أن هذه المعايير تبقى غير كافية. بينما عمليا نجد أن نوعية المؤسسات و الخدمات العمومية لهذه الدول من ضمان للملكية و دولة القانون بصفة عامة مرورا بدرجة مشاركة المجتمع المدني، الرشوة و طبيعة الأنظمة الادارية، مرتبطة بقوة مع قدرة الدولة على القيام و إنجاح الإصلاح، مما سيجعل الإعانة مفيدة في تحقيق الأهداف والمشاريع المخصصة لها.

ونشير إلى أنه و حسب بعض التقديرات، ففي الدول التي تتميز بمؤسسات عمومية فعالة و تتحكم في تسيير السياسيات الاقتصادية فان إعانة للتنمية تقدر بنسبة 1 % من الناتج المحلي الإجمالي ترفع حسب هذه التحاليل النمو إلى 0.5 % نقطة و تخفض الفقر بمعدل 1 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن الطبيعة الديموقراطية للحكومة قادرة على إقامة و إنجاح الإصلاحات الاقتصادية الملائمة

للتنمية. إن البنك العالمي يبين إذن أن إحتمال حكومة منتخبة حديثا وتقوم بتطبيق برنامجا للتعديل هو 95 % مقابل 65 % لحكومة إستبدادية متواجدة في السلطة منذ 12 سنة (7).

كما يرتبط نجاح الإعانات المالية بمشاركة المجتمع المدني، الذي يعتبر اليوم من طرف الاقتصاديين شرطا لنجاح التنمية و في مجال الإصلاحات الاقتصادية. و من جهة أخرى فإنه في إطار برنامج MEDA و التعاون الثنائي للدول الأعضاء، يجب توجيه الإعانات إلى القطاعات الأكثر فعالية.

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة: إن كل الدراسات تؤكد على أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة للتوقيع على إتفاق تكوين منطقة التبادل الحر، عامل محدد وهام لنجاح مثل هذه الإتفاقيات. و ذلك من أجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير، و لتحفيز العرض على المدى المتوسط و خاصة في القطاعات التصديرية، و السماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا.و كل ذلك يتطلب ما يطلق عليه بمناخ الاستثمار و هي مجمل الأوضاع القانونية و الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي تكون البنية التحتية التي تتم فيها الاستثمارات. ومكونات هذه البيئة متغيرة، كما أنها متداخلة إلى حد كبير. و أهم العناصر المكونة لجاذبية الاستثمار يصعب حصرها و هيكلتها في نموذج كمي قصد التنبؤ بتطورها و ضبط علاقة واضحة مع مستويات الاستثمار الخارجي و تغيراته.

جدول2   **تقديم خدمات البنية الأساسية: شرق آسيا**

	توليد القوى الكهربائية (ملايين الكيلوواط لكل 100شخص)		التوصيلات الهاتفية (عدد الوصلات لكل 100شخص)		الطرق المرصوفة (بالأمتار لكل 100شخص)	
	1992	معدل النمو السنوي % 92-70	1993	معدل النمو السنوي % 92-70	1990	معدل النمو السنوي % 92-70
هونغ كونغ	154.0	13.4	51	11.9	26.0	0.6
اليابان	165.4	8.0	46.8	2.4	630.7	7.6
كوريا	61.7	17.4	37.8	13.3	79.9	10.2
ماليزيا	36.0	12.5	12.6	12.2	156.1	0.4
سنغافورة	126.8	12.4	43.5	7.3	101.9	2.8
تايلندا	22.1	16.0	3.7	10.9	70.9	4.9
البرازيل	35.8	9.7	7.5	6.9	108.4	3.6
شيلي	35.4	3.7	11.0	7.5	83.4	0.3
غانا	7.5	-0.2	0.3	0.7	55.5	0.2
الهند	9.2	9.9	0.9	7.6	89.4	2.0

المصدر: Ashoka Mody,ed: " Infrastructure Strategies in East Asia: the Untold Story",Washington,World Bank,1997.

إن حالة و وضعية البنية الأساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الإستثمار لدى العديد من المستثمرين. وتشمل هذه الخدمات إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة و شبكات النقل المصممة تصميما جيدا (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية)، و شبكات الإتصالات السلكية و اللاسلكية و خطوط أنابيب النفط و الغاز. و تلعب الدولة دورا هاما في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة إتساقها مع المعايير و المواصفات الدولية، فمن جهة فإن سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج و قدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جدا و له أهمية إستراتيجية. وهناك العديد من التحاليل التي تربط بين النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي لشرق آسيا، و بين مستويات الإستثمار في البنية الأساسية، فالبلد النامي المتوسط يستثمر حوالي 4 % من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية الأساسية.

و في المقابل، فإن إقتصاديات شرق آسيا ذات الأداء المرتفع إستثمرت في ذلك ما بين 6 % و 8 %.

ويبين الجدول مدى تغطية البنية الأساسية في بعض الدول، ولقد بلغ معدل الإستثمار في البنية الأساسية في كوريا 8 % أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي في سنوات كثيرة، و تجاوز في تايوان 10 % في بعض الأحيان. ولقد منحت هذه الدول أولوية كبرى لحركة السلع و الأشخاص، و تم ذلك من خلال تنمية الطرق و الموانئ البحرية و الجوية (8).

و لقد أظهرت إستطلاعات رأي المستثمرين قام بها البنك العالمي، عددا من نقاط الضعف في بيئة الأعمال و التجارة في العديد من إقتصاديات العالم. ومن بين هذه النقاط تحتل البنية الأساسية الترتيب الثالث بين أكبر القيود المعيقة للإستثمارات – بعد تكلفة و توفير التوصيل و مستوى الضرائب و إدارتها -.

القيود	الترتيب
التمويل (التكلفة و التوفر)	1
الضرائب (المستوى و الإدارة)	2
ضعف البنية الأساسية	3
عدم كفاية المهارات	3
تعقد اللوائح التنظيمية	4
النظام القانوني	4

Source:World Bank,1995.

فالإستثمارات الخاصة الوطنية و الأجنبية يمكن أن تساهم في تسيير وتحسين المنشآت و الخدمات لما تملكه من تقنيات حديثة و أنظمة عصرية للتسيير والإدارة. فتحسين الهياكل الصناعية يتطلب تحسين مقابل في المنشآت التقنية. مما دفع العديد من الدول إلى اللجوء الى إقامة العديد من المناطق الحرة، أو

التجمعات الصناعية التي أصبحت تلعب دورا متزايد الأهمية في النشاط الاقتصادي، و لاسيما النشاط الكثيف الإستخدام للتكنولوجيا. و" التجمعات " هي تركز الشركات في صناعة واحدة أو صناعات قليلة، و الإستفادة من أوجه التآزر التي تنجم عن شبكة كثيفة من المتنافسين، و المشترين و الموردين. وتتألف التجمعات من مشترين كثيري المطالب، و موردين متخصصين، وموارد بشرية رفيعة التطور، و المال و مؤسسات الدعم المتطورة تطورا جيدا. و يمكن أن تجذب هذه الموارد و القدرات المركزة الإستثمارات الأجنبية المباشرة "الباحثة عن الكفاءة ". كما أنها تساعد على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر " الباحث عن الأصول " إلى الدول المضيفة الأكثر تقدما.

وفي بحثها الدؤوب عن الميزات التنافسية الجديدة، تسعى الشركات متعددة الجنسيات للعثور على " أصول ناشئة " كالتكنولوجيا و العمالة الماهرة في كافة أنحاء العالم.و تتسم تجمعات الأنشطة الابتكارية " كما في وادي السليكون في كاليفورنيا، ووادي السليكون في كمبردج (المملكة المتحدة) ووادي اللاسلكي في ستوكهولم أو جونغ كوناغن، و هي ضاحية من ضواحي بيجينغ بميزة واضحة في إجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة (العالية القيمة).

و لم يعد من المبالغة القول أن قطاع الإتصالات هو القطاع الأهم في إقتصاديات الدول في عصرنا الحاضر، و لاتنبع أهمية هذا القطاع من حجمه وحجم الإستثمارات التي يستقطبها ومن حجم العمالة الماهرة و حجم الكفاءات التي يستوعبها، بل تنبع كذلك من كونه القطاع الداعم للنشاطات الاقتصادية الاخرى، ومن كونه المعيار الأساسي لأداء تلك النشاطات و لقدرته التنافسية، فمبقدار ما يتطور قطاع الإتصالات كبنية تحتية للتكنولوجيا، وبمقدار ما تتغلغل هذه التكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية، تتمكن هذه القطاعات من تحقيق تطور كمي و نوعي سواء كانت إنتاجية أم خدماتية، فالتقنية باتت شرطا أساسيا لتحسين الاداءات، كما باتت شرطا لأداء مختلف القطاعات، الصناعة، السياحة، الزراعة، الطيران، التعليم، الاستشفاء و النقل ...الخ.

ووفقا لدراسة أجرتها **Booz Allen** و **Hamilton** للاستثمارات تبين أن جودة البنية الاتصالية و الكثافة المتزايدة لانتشار الهاتف تؤثر إيجابيا و بشكل مباشر على الاستثمارات الخارجية فضلا على أنها تحفز النمو الاقتصادي. و لقد أدرج مؤخرا اتخاذ مستوى تطور قطاع الاتصالات كأحد أهم مقاييس تقييم المناخ الاستثماري في دولة ما، و لا عجب في ذلك فالقطاع المذكور قد شهد ثورة اختصرت المسافات إلى ثوان ليس فقط داخل الدولة الواحدة و إنما في طول الأرض و عرضها، و تحول كوكبنا بفضل تطور وسائل الاتصال الى قرية عالمية صغيرة بتصرف رجال الأعمال و غيرهم.

كما أن تكاليف الصفقات التي تواجه المتعاملين الصناعيين في الدول المتوسطية مازالت عالية من مختلف دول المنطقة في مجهوداتها لجذب الاستثمارات المباشرة، كما يظهره الجدول التالي:

	عدد الإجراءات			**المدة– زمن صفقة الأعمال-**			**التكلفة النقدية –دولار -**		
	الدخول	الإجراءات الإدارية	العمليات	الدخول	الإجراءات الإدارية	العمليات	الدخول	الإجراءات الإدارية	العمليات
مصر	10			52			943		
الأردن	15	36	12	60	89			11281	
المغرب	12	16	05	91	278	63	255	1149	1981
تونس	7			39			286		
تركيا	22	125	08	121	985		304		

Source: Jacques Morisset Olivier Lumenga:Administratives Barriers to Foreign Investment in Developing Countries ,FIAS ,2002.I

كما أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بحل النزاعات، و تمثل التحدي الأخير الذي يشار إليه من طرف المستثمرين الأجانب، إضافة إلى مناخ عدم الإستقرار القانوني الذي يحيط بالعمليات التجارية و المالية. ومعالجة قضية بسيطة على مستوى المحاكم يمكن أن يأخد عدة سنوات. كما أن غياب الثقة لدى المستثمرين في الأنظمة القانونية الوطنية يقود إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي

لحل التراعات ذات الطبيعة المالية أو التجارية. و إذا كان هذا الأخير أصبح قاعدة في العقود التي تربط المستثمرين الأجانب مع الدولة، فإنه عمليا أكثر تعقيدا لوضعه حيز التطبيق على مستوى العقود التجارية التي تربط الأشخاص الطبيعيين و المعنويين.

هذه العناصر التي مازالت تمثل أحد عراقيل تطوير الإستثمارات المباشرة على مستوى المنطقة و هذا يتطلب إدماج المستثمر الأجنبي في إستراتيجية صناعية متجانسة ووضع حيز التطبيق لإجراءات عملية فعالة. و هذا يتطلب أن تطور الإدارة في الوقت الذي تنفتح فيه الدولة على الخارج، فإدارة ذات كفاءة و فعالية يمكن أن تحسن من مناخ الأعمال.

ويعتبر النقل عاملا مؤثرا كذلك في تسهيل تنقل الأشخاص و الأموال. لذلك يجب أن يتطور دوره باستمرار. و عليه أكد تصريح برشلونة على: "أهمية تطوير و تحسين المنشآت القاعدية بما في ذلك إنشاء نظام نقل فعال..." وضرورة:

- إنشاء خطوط برية تربط الشرق و الغرب في ضفتي المتوسط الجنوبية والشرقية.
- ربط شبكات النقل المتوسطية بالشبكة العابرة لأوروبا بكيفية تجعلها عملية فيما بينها ".

و نشير في هذا الخصوص أنه يتم نقل حوالي 150 مليون طن من السلع سنويا بين الاتحاد الاوروبي و البلدان المتوسطية الاثنتي عشرة الشركاء بمعدل 75% عن طريق النقل البحري و 17% عن طريق الانابيب. و في ميدان المحروقات، تتم نسبة 40% من عمليات النقل بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي. وتتميز شبكات النقل في بلدان جنوب البحر الابيض المتوسط بمستوى تطور داخلي متفاوت نسبيا و غير متماثل، و على أية حال فهو لا يكفي لتلبية الطلب و إحداث آثار التعاون على المستوى الاقتصادي. و تهدف الخطوط

الموجودة إلى ربط المراكز الحضرية الكبرى، في حين يبقى تطور الخطوط الداخلية على مستوى المنشآت القاعدية البرية ضعيفا. و على الصعيد الخارجي (الحدودي) يلاحظ ضآلة المبادلات الأفقية من جهة و الطابع المنعزل للمنشآت القاعدية، مما يترتب عنه عدم تواصلها على المستوى الفضائي من جهة أخرى. و يبدو أن هذا الشكل مرتبط بعدم وجود أو بضعف فضاء أو مشروع إقتصادي مشترك لبدان الضفة الجنوبية من حيث الجوهر.

أما فيما يخص المنشآت القاعدية للمواصلات السلكية و اللاسلكية، فلا تزال الفوارق كبيرة بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و تلك البلدان التي تنتمي إلى جنوب البحر المتوسط و شرقه، سواء تعلق الأمر بتغطية الدولة بشبكات مواصلات سلكية و لاسلكية و خدمات، أو بالتكنولوجيات المستعملة في التجهيزات و عمليات التركيب. و يستحوذ خمسة عشر بلدا تابعا للاتحاد الأوروبي على 95% من الناتج الداخلي الخام، كما تملك 88 % من الخطوط الهاتفية.

الجدول4 **وقت الإنتظار للحصول على خط هاتفي**

		*الدول المتوسطية	**دول الشرق	***أمريكا الجنوبية	****آسيا	*****الدول الاوروبية المتوسطية
قبرص	1997	0.5	2.6	2.2	1.1	0.5
مصر	1997	3.9	2.6	2.2	1.1	0.5
اسرائيل	1997	0.1	2.6	2.2	1.1	0.5
الاردن	1997	4.8	2.6	2.2	1.1	0.5
لبنان	1992	19.5	2.6	2.2	1.1	0.5
مالطا	1997	0.1	2.6	2.2	1.1	0.5
المغرب	1997	0.2	2.6	2.2	1.1	0.5
سوريا	1997	10.0	2.6	2.2	1.1	0.5
تونس	1997	1.3	2.6	2.2	1.1	0.5
تركيا	1997	0.4	2.6	2.2	1.1	0.5
الجزائر	1997	7.9	2.6	2.2	1.1	0.5

Source: FEMISE ,données statistiques,1997.

ملاحظة:

*الدول المتوسطية هي: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس و تركيا.

**دول الشرق: بولونيا، المجر.

***أمريكا الجنوبية: الارجنتين، البرازيل و المكسيك.

****آسيا: كوريا الجنوبية، أندونيسيا وتايلندا

*****الدول الاوروبية المتوسطية:اسبانيا، فرنسا و إيطاليا.

وتواجه بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط و شرقه ضغوطا تعود إلى:

*توسيع الشبكات الموجودة من أجل تلبية الحاجات المتزايدة للسكان الناجمة عن تطور المنشآت القاعدية الصناعية و تنمية الاقتصاد.

*إستبدال التجهيزات القديمة و البالية بتجهيزات أخرى تستخدم تكنولوجيات حديثة.

ومن أجل تمويل الإستثمارات في المنشآت القاعدية و تمويلها، تلجأ الإستثمارات في مجال المنشآت القاعدية الى وسائل تقنية، مالية، بشرية وتسييرية بنسب معتبرة. و تتطلب إقامة أطر تشريعية و تنظيمية ملائمة و أجهزة فعالة من أجل إستقطاب الموارد و توفير الظروف الملائمة لمشاركة القطاع الخاص وطنيا كان أم دوليا.و تشكل المنشآت القاعدية بحكم طبيعتها تجهيزات ثقيلة غالبا ما يتطلب إنجازها عدة سنوات. ومن ثمة تعبئة الموارد اللازمة لتمويلها، إذ تتطلب في غالب الأحيان مصادر مالية، إما من الدول و إما من مؤسسات خاصة تتمتع بقدرات مالية كبيرة و قادرة على منحها لآجال طويلة المدى.

و إذا كان التعاون الأورو- متوسطي مازال ضعيفا في ميدان الإستثمارات كما تمت الإشارة إلى ذلك في العديد من التحاليل مقارنة بما أنجزه اليابانيون في دول شرق آسيا و المحيط الهادي و ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية و في المكسيك، يجب التذكير هنا بالدور الفعال الذي يمكن أن

يقوم به الإتحاد الاوروبي عن طريق المشاركة في تطوير البلدان غير الأعضاء في هذا الإتحاد و بالمساهمة في إقامة آليات و أدوات لجلب الإستثمارات و دعمها نحو دول جنوب و شرق المتوسط، لاسيما عن طريق تعزيز تدفق الأموال غير المولدة للديون.

و يمكن لمنطقة التبادل الحر الأورو—متوسطية أن تعمل على إنجاح هذا النموذج. و إعتبارا للدور الذي تقوم به مختلف المنشآت القاعدية و المستوى العالي للوسائل المالية الضرورية لتطويرها، يبدو من المستعجل إنجاز دراسات وافية و متكاملة لكل منشأة قاعدية على غرار الرواق المتوسطي (**CORRIMED**) الخاص بأنواع النقل أو المخطط الأزرق بالنسبة للبيئة. وهذه الدراسات التي تشكل قاعدة مرجعية، ستفرز برامج أخرى، منها برنامج الري في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للمياه (**HYDROMED**) و برنامج الإتصالات السلكية و اللاسلكية (**TELECOMED**) (9).

و لتفادي مخلفات و إنعكاسات رفع الحماية الجمركية فهناك إشكالية خاصة بالاجابة على التسائل التالي: كم يجب تحقيق نسبة تطور في الناتج المحلي (%) لمواجهة الخسارة في الإيرادات ؟. و ما هي نسبة الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى الجزائر من الاستثمارات الخاصة. وما هي نسبة النمو المطلوبة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟.

بالنسبة للجزائر كما رأينا سابقا، نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاتمثل سوى نسبة تقريبا ضئيلة جدا من الاستثمارات الكلية و من الاستثمارات الخاصة. أما من حجم الناتج المحلي فهي لا تمثل سوى نسبة %0.01.

وسواء من خلال التجربة العامة لتحرير التجارة، أو تقييم آثار إتفاقيات منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، فهناك إتفاق شامل حول مجموعة من

المتطلبات من أجل نجاح هذه الإستراتيجية إضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه من سياسات مرافقة يجب القيام بها:

- تقوية النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة لإزالة التعريفات عن السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي.

- التوفيق بين المعايير و مجانسة الإجراءات الجمركية و الإحصائية وتنظيم السوق وسياسة المنافسة وآليات الاستثمار.

- زيادة التوجه نحو السوق في الاقتصاديات مع تحرير أسواق عناصر الإنتاج والسلع المحلية لتسهيل نقل الموارد و سرعة الاستجابة إلى تغيرات الأسعار، ويتضمن ذلك على وجه الخصوص تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر و قطاع الخدمات.

- الخوصصة و إصلاح القطاع العام للحصول على حوافز أكثر حيادا للمشاريع الاستثمارية، وزيادة سرعة إستجابة الإنتاج و قطاعات التجارة في الاقتصاد إلى أوضاع السوق. مما سيساهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية العامة والمدخرات بالإضافة إلى توسيع المجال أمام القطاع الخاص في الاقتصاد.

- تعزيز إستقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الاستقرار المالي وإنضباط الميزانية وسياسة مرنة لأسعار الصرف لتخفيض التعريفة على وجه الخصوص، ولتحقيق سعر صرف يتميز بالإستقرار و القدرة الحقيقية على المنافسة.

- تخفيف الدين الخارجي: إذ أن وجود دين خارجي ضخم عند بدء تحرير التجارة يؤدي إلى تعقيد التصحيح الاقتصادي الكلي، كما قد يقلل من إحتمالات جذب المستثمرين، ويرجع هذا إلى أن خدمة الدين المرتفعة تفرض عبئا ثقيلا على الموازنة و ميزان المدفوعات.

- شبكة للآمان الاجتماعي الشامل: قد يؤدي التصحيح الاقتصادي الكلي وتطبيق تدابير شاملة لتحرير الاقتصاد إلى إنخفاض المداخيل الحقيقية لبعض المجموعات الاجتماعية في المدى القصير. و من أجل تقليل تكاليف الإنتقال الاقتصادي فإن إقامة شبكة أمان إجتماعي تستهدف تحقيق مزايا

للفئات والشرائح الإجتماعية الأكثر تعرضا للضغوط الاقتصادية و إنفتاح السوق أصبحت ضرورية.

- و أخيرا تحرير أحادي الجانب أكثر عالمية و شمولا للتجارة مع الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بغرض تقليص الفرق بين نسب التعريفات الخاصة بالدولة الأولى بالرعاية و التجارة الحرة، و لتفادي أو التقليل إلى أدنى حد من إنحراف التجارة و تكلفتها، وزيادة آثار الإستثمار من خلال إتاحة الفرصة للمستثمرين لإختيار تأسيس مشاريعهم في أوروبا لخدمة الأسواق المختلفة التي يرتبط معها الإتحاد الأوروبي بإتفاقيات منطقة التبادل الحر بدلا من تأسيس هذه المشاريع في إحدى الدول المتوسطية الشريكة ذات الأسواق الصغيرة.

الخاتمة العامة: يشكل تطبيق الجزائر لإتفاقيات منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأورروبي أحد أهم العوامل التي ستحدد الأداء الاقتصادي لها على مدى الأعوام الإثنتي عشرة أو العشرين القادمة. والفكرة الأساسية التي يمكن إستنتاجها تتعلق بالخاصية غير التناظرية (عدم التكافؤ) لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر. و أهم خاصية لهذه الإتفاقيات فيما تتضمنه من قيام الجزائر بتحرير التجارة من جانب واحد و فتح الأبواب أمام إستيراد المنتوجات المصنعة. فدخول حيز التطبيق لهذا الإتفاق يعني تطبيقا لتدمير جمركي من طرف واحد للحماية إزاء السلع الأوروبية، و بدون مقابل مماثل من طرف الاتحاد الأوروبي مادام أن أغلبية السلع المصنعة لها نفاذ حر نحو أسواق الاتحاد الأوروبي، وكل الآثار تسمح برفع الصادرات بدون أية إشكالية، بينما تكوين منطقة التبادل الحر تترجم بطريقة و صورة مؤكدة بإرتفاع حجم الواردات.

إن الآثار التجارية المنتظرة من تكوين منطقة التبادل الحر لا يمكن أن تكون سوى آثار غير مباشرة، على الأقل فيما يخص السلع المصنعة، هذه الآثار الإيجابية ناتجة عن:

- انخفاض أسعار المدخلات المستوردة من الاتحاد الأوروبي (سلع التجهيز والسلع الوسيطة) للإنتاج الموجه نحو السوق المحلي أو إلى التصدير.

- تحسينات في الكفاءة ناتجة عن نزع الحماية للاقتصاد الوطني أي إرتفاع الإنتاجية بسبب المنافسة الخارجية.

هذه الآثار يمكن لها أن تكون جد معتبرة و المكاسب من تكوين هذه المنطقة ستكون إيجابية إذا توفر شرطين:

- إرتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبية.

- وضع حيز التطبيق للتخفيض الجمركي عن طريق سياسة إقتصادية كلية غير تقييدية.

و الخاتمة الأساسية للبحث هو أن رهان الإنفتاح التجاري يظهر أنه صعب بدون دخول معتبر لرؤوس أموال أجنبية المرتبطة مباشرة بالإعلان عن التوقيع على إتفاق الشراكة، و لكنه يبقى غير مؤكد. و على هذا الأساس من الضروري بالنسبة للسياسات الاقتصادية الإهتمام بسياسة الإستثمارات الأجنبية المباشرة و بتوفير المناخ الإستثماري الملائم. لأن المكاسب المرتبطة بتكوين منطقة تبادل حر بالنسبة لدولة نامية، تنتج أساسا من أثر غير مباشر مرتبط بتدفقات رؤوس الأموال الخارجية، و ثانيا بسياسة إقتصادية كلية متبعة بدقة. وعلى الدولة الإهتمام بتوفير الشروط المتعلقة بمناخ الاستثمار التي يجب أن تترافق مع التدمير الجمركي. إن هذه السياسة المرافقة تخص تكوينا عاليا لليد العاملة، توفير الهياكل القاعدية الضرورية، الشروط المؤسساتية و الإدارية، الاستقرار الاقتصادي و المالي، الاصلاح الجبائي. و في هذا الإطار يمكن لمنطقة التبادل الحر أن تحقق ما عجزت برامج التصحيح الهيكلي على تحقيقه عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات، أو المساعدة على تنفيذ سياسات إستقرار الاقتصاد

الكلي خاصة و أن التكامل يمكن أن يساعد على تحقيق إستقرار الاقتصاد الكلي بوسائل متعددة خاصة و أن الروابط بين الاقتصادين العيني و المالي – و هي أساسية في إتفاقيات التكامل الاقتصادي– تحتاج إلى سياسات مستقرة للإقتصاد الكلي إذا أريد للإتفاق أن ينفذ بنجاح.

أما فيما يخص الجزائر، فان أوروبا قدمت عرضا للتبادل الحر مع الجزائر بدون الإعتقاد بالنتائج الإيجابية المنتظرة، كترقية النمو الاقتصادي، تحسين أداء المؤسسات المحلية، تحسين الانتاجية و المنافسة. فمنطقة التبادل الحر لن تصاحبها حوافز إقتصادية جديدة من منظور المستثمر الأجنبي، فتبقى أثارها منحصرة في أبعادها السياسية. إذ أن إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي تمثل إثباتا و تعزيزا للمسيرة الانفتاحية للإقتصاد الجزائري، و مصداقية أكثر لإقتصاد السوق المتوخى خلال العقد الأخير. فتعهد الجزائر بإنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي يمثل مصداقية إضافية للتوجه المتبع منذ سنة 1988 و الرامي إلى إرساء قواعد لإقتصاد حر و متفتح على العالم. و هذا الخيار من شأنه أن يضف جاذبية إضافية لمناخ الاستثمار في الجزائر.

و على هذا الأساس بقدر ما تؤدي هذه الإتفاقيات إلى تعزيز الإستقرار السياسي في المنطقة، فإنها تخدم التنمية الاقتصادية بوجه عام كما تخدم هدف إصلاح السياسات بوجه خاص. فيجب ضمان أن يكون هذا الاتفاق عامل محدد لنجاح الاصلاحات الاقتصادية المتبناة منذ الثمانينات و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و تحقيق الرفاهية الاقتصادية، و لكنه لن يكون البديل عن أولوية التحرير الداخلي أو متعدد الأطراف.

هوامش البحث

1 - يشير العديد من الاقتصاديين أنه منذ 1990 فإن العلاقات من نوع شمال-جنوب يعاد تنظيمها من جديد، وإن كان ذلك على حساب العلاقات متعددة الأطراف. وفي هذا الإطار يدخل المشروع الذي أعلن عنه في قمة برشلونة (1995)، و تم الإعلان عنه رسميا من طرف اللجنة الأوروبية و الرامي إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب و شرق المتوسط، التي تشمل الأردن وإسرائيل وتونس والجزائر وسوريا ولبنان والمغرب ومصر، وإن كانت إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تشمل أيضا قبرص ومالطة وتركيا والدول التي حلت محل يوغسلافيا سابقا.

2 - إذا كانت الموجة الأولى من تجارب التكامل الاقتصادي قائمة على أساس سياسة التصنيع من خلال ما يسمى " سياسة إحلال الواردات "، فإن العديد من الدول النامية تبنت في الوقت الراهن موجة جديدة من مبادرات التكامل حسب منطق الانفتاح التجاري و الاقتصادي. ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن البعض من هذه الدول تسعى إلى إقامة شراكات أو اتفاقيات للتبادل الحر مع دول جد متطورة، من أجل ضمان النفاذ إلى أسواقها، والاستفادة من التكنولوجية
(استيعاب المهارة التكنولوجية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز المناخ الاستثماري، وتحسين وتأهيل أداء القطاع الصناعي). و على هذا الأساس يعرف الاقتصاد العالمي ظهور العديد من التكتلات الجهوية ما بين دول ذات مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي، كما هو الحال بالنسبة للمكسيك في إطار اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا (NAFTA)،و البراغواي في إطار اتفاق السوق المشترك لجنوب أمريكا (MERCOSUR).

3- نشير إلى أنه على المستوى النظري فإن مسألة التأثيرات لتكوين منطقة التبادل الحر على دول ذات مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي تبقى هدفا للعديد من الأبحاث النظرية و التطبيقية، فليس هناك إطار من التحليل الجاهز يسمح بمعرفة إذا ما كانت للجزائر مصلحة بقبول العرض الذي يقدم لها من اللجنة الأوروبية بالتوقيع على اتفاق للتبادل الحر مشابه للاتفاق الذي وقع مع دول متوسطية أخرى، وما هي أوجه المقارنة بين النتائج المتوقعة على هذه الاقتصاديات.

و لحد الآن ما زال الإطار الأساسي لفهم التكامل الاقتصادي يعتمد على الكتابات المتعلقة بالاتحادات الجمركية كما قدمت في نموذج Jacob Viner الأساسي (1950). و لكن نظرية المبادلات الدولية لم تهتم بالتكامل الاقتصادي ما بين دول ذات مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي، و لم يتم ذلك إلا حديثا بعد تكوين NAFTA.كما أن آفاق توسيع الاتحاد الأوروبي لدول أوروبا الوسطى و الشرقية
(و تكوين منطقة تبادل حر أورو- متوسطية) دفعت إلى القيام بالعديد من الدراسات.

4 - في حالة تونس، فإن برنامج إعادة التأهيل في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أدى إلى استفادة أكثر من 2117 مؤسسة من هذا البرنامج بمبلغ مالي يقدر ب 1.1 مليار دينار خصص لهذا الغرض في 2000 مقابل 160مليون دينار في 2001، مما أدى إلى الرفع من معدل المبادلات التجارية بمعدل 13 % مع الآحاد الأوروبي. أما في حالة الجزائر، فيتوقع استفادة 8 مؤسسات من برنامج إعادة

التأهيل و 30 مؤسسة أخرى مرشحة في 2002 و 300 مؤسسة في 2003. و هذا رتم ضعيف لأنه في خلال 12 سنة فلن تكون هناك أية حماية تحمي هذه المؤسسات.

5- لمزيد من المعلومات انظر:

Abdelkader sid Ahmed (sous la direction):"Economie du Maghreb: l'impératif de Barchelone", CNRS Edition,Paris,1998

6- حسب الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة فانه في الفترة 1997-1998 فان العقود الموقعة في مجال الاستثمارات الأجنبية على مستوى القطاع الصناعي، قدرت ب: 222.2 مليون دولار، أهمها يخص فروع الكيمياء-الصيدلة (160.6 مليون دولار)، و قطاع الزراعات الغذائية (40 مليون دولار)، فصيدال قد قامت بتجسيد مشاريع شراكة مع كل من:Rhône poulenc Rorer (فرنسا)، المجموعة الصيدلانية الأوروبية (Franco)، الدانمارك (Novonordirsk)، Pfizer، Eli lilly (الولايات المتحدة). و من جهتها فان المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI) هي حاليا في مفاوضات مع كل من Daewoo (كوريا الجنوبية) من اجل إنتاج سيارات خاصة، مع Renaul لانتاج سيارات صناعية (فرنسا)، مع M.A.N (ألمانيا).كما أن هناك مشاريع أخرى تخص الصناعات الإلكترونية، الإسمنت و الزراعات الغذائية.

7 – لمزيد من المعلومات، أنظر:

C.Burnside & D.Dollar: « Aid,Povertu and Growth »,Banque mondiale ,Juin,1997

C.Burnside & D.Dollar: « Aid,the Iincentive Regime and Poverty Reduction » ,Banque moindiale,1998.

8- لقد قامت اليابان مثلا ومنذ السبعينات بزيادة طول طرقها المرصوفة بدرجة كبيرة، بحيث أصبح لديها أعلى كثافة طرق في العالم، إذ تبلغ 630 مترا لكل 100 شخص، ونمت كثافة الطرق في كوريا بنسبة 10 % سنويا على مدى الـــ 25 سنة الماضية. ولقد خصص كلا البلدين استثمارات ضخمة في القطاع الفرعي للطرق السريعة. كما أن سانغفورة التي تمثل اقتصاد مدينة موجه نحو المعاملات الدولية، تبين بكل وضوح مدى الصلات التي أقامها صناع السياسات في المنطقة بين التجارة و بنيتها الأساسية الداعمة، والميناء البحري لسنغافورة و ميناؤها الجوي من أفضل الموانئ في العالم. لمزيد من المعلومات أنظر: أشوكا مودي و ميشيل والتون: " الاستفادة من ركائز البنية الأساسية لشرق آسيا "، التمويل و التنمية / يونية 1991.

9- لمزيد من المعلومات أنظر، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : " ملخص التقرير التمهيدي حول الاستثمارات في المنشآت القاعدية و دور الأوساط الاجتماعية و الاقتصادية في تشييد الفضاء الأورو-متوسطي "، القمة الرابعة للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية – لشبونة – سبتمبر 1998.

مراجع البحث

- وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: " ملخص التقرير التمهيدي حول الاستثمارات في المنشآت القاعدية و دور الأوساط الاجتماعية و الاقتصادية في تشييد الفضاء الأورو-متوسطي "، القمة الرابعة للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية – لشبونة – سبتمبر 1998.
- أشوكا مودي و ميشيل والتون: " الاستفادة من ركائز البنية الأساسية لشرق آسيا "، التمويل و التنمية / يونية 1991.

- FEMISE ,données statistiques,1997.
- jacques morisset olivier lumenga:administratives barriers to foreign investment in developing countries,FIAS,2002.
-Ashoka Mody,ed: " Infrastructure Strategies in East Asia: the Untold Story",Washington,World Bank,1997.
-Abdelkader sid Ahmed (sous la direction):"Economie du Maghreb: l'impératif de Barchelone", CNRS Edition,Paris,1998
-C.Burnside & D.Dollar: « Aid, Poverty and Growth »,Banque mondiale,Juin,1997.
- C.Burnside & D.Dollar: « Aid,the Iincentive Regime and Poverty Reduction »,Banque moindiale,1998.